

زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر في الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالي العمالة
الاجرية

رؤية عامة لتمكين المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي

ملخص

هبة احمد نصار^١

اللجنة الاقتصادية
مؤتمر المجلس القومي للمرأة

مارس ٢٠٠٤

* استاذ اقتصاد و مدير مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ٧٧

تستهدف هذه الورقة دراسة كيفية زيادة نسبة المرأة التي تعمل باجر في الأنشطة غير الزراعية إلى إجمالي العمالة الاجرية بغض ووضع السياسات اللازمة بهدف تحقيق أهداف الأنفية والذي ينص على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في العمل الاجري خارج الأنشطة الزراعية . وبداية نشير إلى وضع المرأة بشكل عام في سوق العمل حيث لا يزال معدل مشاركة المرأة في مصر اقل من الرجل حيث انه لا يتعدى %١٨,٠ بينما يبلغ ٦٥,٧ % بالنسبة للرجل في عام ٢٠٠١ . وبالتركيز على نصيب المرأة في العمل الاجرى في الأنشطة غير الزراعية ، نجد أن نسبة المرأة العاملة باجر إلى إجمالي العمالة الاجرية مع استبعاد الأنشطة غير الزراعية قد ارتفعت من ١٩٩٠،٢ % في ١٩٩٠ إلى ٦٢٠٪ في ٢٠٠١ . ونلاحظ أن التركيب النوعي للعمالة الاجرية في عام ٢٠٠١ أفضل في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية كنسبة بالمقارنة عام ١٩٩٥ ، ففي حين سجل نصيب المرأة من العمالة باجر في الأنشطة غير الزراعية ٢٤,٥ % في المناطق الحضرية في ٢٠٠١ نجد فقد بلغ ١٥,٢ % فقط في المناطق الريفية .

التمييز النوعي في سوق العمل المصري :-

يعاني سوق العمل المصري من التمييز النوعي سواء على مستوى القطاع الاقتصادي - المهنة - المشروع الاقتصادي او من حيث معدل البطالة. فنسبة كبيرة من الإناث العاملات تتحصرون في عدد محدود من المهن التي تقع في درجات منخفضة وأحياناً مرتفعة على السلم الوظيفي. بالإضافة إلى ظاهرة "تنمية القطاع الحكومي" ، حيث زادت نسبة النساء في هذا القطاع بشكل كبير مقارنة بنسب الرجال و تتركز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية والسكرتارية و التي أثبتت بالفعل. وبالرغم من زيادة دخول النساء بصورة ملحوظة في القطاع الخاص إلا أنه من الملاحظ أنها تتركز في القطاع غير الرسمي والذي يعني من تدهور ظروف العمل به حيث لا يوجد تأمين اجتماعي، أو حقوق عمالية، فضلاً عن طول ساعات العمل، و انعدام البيئة الصحية في بعض الأحيان في هذا القطاع. وبالنسبة للبطالة فإنه بالرغم من أن البطالة ظاهرة عامة في سوق العمل إلا أن وقع هذه الظاهرة أكثر شدة على الإناث منه بالنسبة للذكور . فمعدلات البطالة بين النساء زادت من ١٤,٤ % في ١٩٩٠ إلى ٢٣,٨ % في ٢٠٠١ مقارنة بـ ٥٥,٦ % بالنسبة للرجل (حوالي أربع أضعاف) في حين إنها ٦٩ % على المستوى القومي. و على مستوى المشروع الاقتصادي ، فإنه بالرغم من وجود نظام آجري نمطي للجنسين في القطاع العام والحكومي، فإنه نتيجة لتركز الإناث في أدنى سلم العمل وعدم التحاقهن بالوظائف الإشرافية على الإنتاج، يتدنى مستوى متوسط أجورهن إلى حوالي ثلثي نظيره بين الرجال، فضلاً عن محدودية فرص الترقى للنساء.

العوامل المؤثرة في أوضاع المرأة في سوق العمل :-

على الرغم من خصوصية عمل المرأة، إلا أنه لا يمكن الفصل بين أوضاع تشغيل المرأة والظروف العامة في سوق العمل المصري، فالمشكلة الأساسية في مصر اليوم تتمثل في ضعف قدرة سوق العمل على امتصاص الخريجين وتشغيل كل الموارد البشرية، فضلاً عن مشاكل أخرى مثل العمالة الزائدة وتدهور الدخل الحقيقي، وتدنى الإنتاجية، وهناك عدة عوامل أدت إلى ذلك منها ارتفاع معدل نمو العمالة (٥٪٢,٥) بالنسبة إلى معدل نمو السكان إلى زيادة المعرض في سوق العمل ولا سيما من خريجي مراحل التعليم المرتفعة والتعليم المتوسط ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى ٣,٥٪ إذا أخذنا الزيادة في الإنتاجية في الاعتبار - السياسات التعليمية والتربوية حيث تعاني الفتيات في الريف من تدهور واضح بالنسبة للحالة التعليمية. ومن الملاحظ انخفاض مشاركة النساء في التدريب المهني نتيجة للتمييز النوعي في هذا النوع من التعليم، فالفتيات تتعلم مهن تقليدية في التدريب المهني مثل الحياكة والسكرتارية، في حين يتمرس الذكور على المهن الفنية. بالإضافة إلى التقاليد الاجتماعية والقيم الاجتماعية السائدة، وخصوصاً في الريف والتي تؤكد على فكرة

إن المرأة يجب أن تبقى في المنزل ترعى الزوج والأبناء، بينما يقوم الذكور بحمايتها . و يظهر تصارع الأدوار للمرأة عندما تخرج المرأة للعمل خارج المنزل بالإضافة إلى عملها داخل المنزل.

الفرص والقطاعات الوعادة بالنسبة للإناث في سوق العمل:-

في حين تعانى فئات عريضة من الإناث من معدلات مرتفعة من البطالة أوضحت نتائج العديد من المسح والمؤتمرات نفس المهارات المطلوبة لبعض القطاعات الوعادة في الوقت الحالي مثل قطاع التمويل والتأمينات والفنقة والسياحة والاتصالات على وجه الخصوص مما يتطلب إعادة توجيه السياسات التعليمية والتربوية بغرض توفير المهارات المطلوبة في هذه القطاعات. وتتمثل المهن التي تتتوفر فيها فرص عمل للإناث خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٢ في :

التدرис - التعليم الأساسي - عاملات ماكينات الخياطة - الحرفين - البائعين - التمريض - صناعة الملابس - المنسوجات - السجاد- المحاماة - مصصفي الشعر - مرشدة سياحية - مهندسة كهرباء ومدنى و تحطيط أراضي - مبرمجين . وهناك مهن أخرى تكاد تكون مغلقة أمام الإناث العاملات وهي: سائقه القطارات ، عربات نصف نقل - عاملة تشغيل الماكينات - عمال تنقيب عن البترول والمعادن- أعمال النجارة وصناعة الأثاث - أعمال النقاشه.

ملامح استراتيجية متكاملة بين المرأة والرجل في العمل للأجر في الأنشطة غير الزراعية:

(أ) السياسات المباشرة:

١. تعديل دور المرأة في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام.
٢. تشجيع القطاع الخاص على زيادة معدلات استيعاب العمالة به.
٣. التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقطاع غير الرسمي.
٤. توفير المهارات المطلوبة للقطاعات الحديثة الوعادة ذات مرونة التشغيل/ الناتج المرتفعة .
٥. دعم الصناعات الصغيرة كثيفة العمالة ودعم دور المرأة به .
٦. الاهتمام بتشجيع الصناعات التصديرية في القطاع .

(ب) السياسات غير المباشرة:

١. رفع معدل النمو الاقتصادي وتشجيع النمو المحفز للتشغيل .
٢. تنمية مهارات القوة العاملة عن طريق إعادة النظر في الاستثمارات في قطاع التعليم لتوجيهها إلى الكيف وليس الكم - ربط المهن بالاحتياجات سوق العمل .
٣. إنشاء قاعدة بيانات لسوق العمل المصري يقدم بيانات وإحصائيات متقدمة تعكس المشاركة الحقيقية للمرأة المصرية في النشاط الاقتصادي والحرص على إدماج البعد الاجتماعي.
٤. مراجعة تشريعات العمل المطبقة حالياً في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية، و معايير العمل الدولية والعربية لمعالجة سلبيات التطبيق وخاصة ما يتعلق بها بعمل المرأة واقتراح التشريعات التي تكفل التطبيق السليم دون تمييز.
٥. توفير الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة في كافة القطاعات.
٦. دور المؤسسات المختلفة مثل الجمعيات الأهلية و المعاهد البحثية ووسائل الإعلام و المؤسسات التمويلية.

المراجع:

أولاً: باللغة الإنجليزية:

- Assad R." The Transformation of the Egyptian Labor Market 1988-1998", Conference on Labor Market and Human Resource Development in Egypt." Economic Policy Initiative Consortium and Center for the Study of Developing Countries. Nov.29-30,1999.
- Heba Nassar, " Economic Aspects of Employment of Women" SRC-AUC,1997.
- Heba Nassar, Overview of The Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region, Center for Economic & Financial Research & Studies, September 2001.
- Heba Nassar, Survey on Socioeconomic Conditions of Work in Greater Cairo. Social Research Center and Friedrich Ebert, 1999.
- Heba Nassar, Employment Prospects for Female Graduates of Technical Education,SRC,2002
- International Labour Office," Options in Human Resource Development, 1999"
- World Bank, Alan Abrahart, Creating Skills to meet Labor Market Demand, 1998.
- UNDP and ILO, Poverty Alleviation and Income Generation in Egypt, August 1997.

ثانياً: باللغة العربية

- الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ، " الكتاب الإحصائي السنوي " ١٩٩٩ .
- الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء، مسوح العمالة بالعينة لسنوات (١٩٩٨-١٩٩١)
- حسين بدران، "المهارات المطلوبة في قطاع صناعة السياحة" ، مركز البحث والدراسات الاقتصادية والمالية، مشروع مبارك كول، وزارة التعليم (٢٠٠١) .
- الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء. "متطلبات سوق العمل في الاقتصاد المصري" ٢٠٠١،
- وزارة الاقتصاد، النشرة الاقتصادية ، ديسمبر (٢٠٠٣) .
- وزارة القوى العاملة، فرص العمل المتاحة في سوق العمل (٢٠٠٠) .